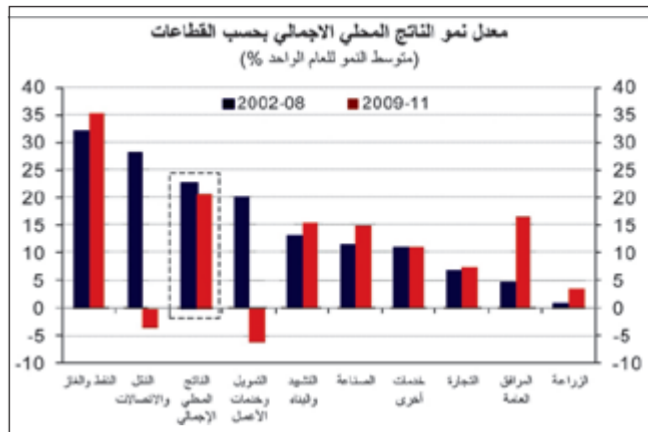


# الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على [www.alanba.com.kw/Business](http://www.alanba.com.kw/Business)

## برنت يرتفع بأكثر من دولار بعد التحفيز الأمريكي

ستغافورة - رويترز: ارتفع سعر مزيج برنت خام القياس الأوروبي بأكثر من دولار مقتربا من 117 دولارا للبرميل أمس مدعوما بتوقعات بأن تدعم خطوات مجلس الاحتياطي الاتحادي الأمريكي لتحفيز الاقتصاد الطلب على النفط في الولايات المتحدة أكبر مستهلك للطاقة في العالم. وارتفع سعر برنت في عقود تسليم نوفمبر إلى 116,95 دولارا للبرميل قبل أن يخفض مكاسبه ليسجل 116,82 دولارا في الساعة 0606 بتوقيت غرينتش. وسجل برنت أعلى مستوياته في أربعة أشهر عند 117,48 دولارا أول من أمس.



منها سرعة تنفيذ مشاريع التنمية وتبني مناهج أكثر فاعلية نحو الإصلاح الاقتصادي

# «الوطني»: ضعف البيئة الاقتصادية في الكويت بعد الأزمة يدعو إلى تدابير لتعزيز النمو

بالفعل بنسبة 1% بالقيمة النقدية، وبما أن هذا الانخفاض لا يحسب أي تراجع في قيمة الأصول الحالية، فإن البيانات تشير إلى تراجع أكبر فعليا في المخزون الرأسمالي، وهو ما قد انعكس سلبا بالنمو الاقتصادي. وثمة سبب آخر يتمثل في غياب الإصلاحات الاقتصادية الأساسية على مدى السنوات الماضية، فهناك حاجة لتلك الإصلاحات لزيادة دور القطاع الخاص وتعزيز حوافز الاستثمار، ووفقا لحساباتنا، فإن نسبة القطاع العام من القيمة المضافة للاقتصاد (وهو مفهوم قريب من الناتج المحلي الإجمالي) قد بلغت 74% في العام 2010، ومن الممكن أن تكون بلغت تلك النسبة 80% في العام 2011 على الرغم من أن الجزء الأكبر من هذه النسبة يعزى إلى ملكية القطاع العام للقطاع النفطي، وهذا لا يؤثر على مستويات كفاءة الأداء الاقتصادي فحسب، بل إنه يترك العديد من القطاعات الأخرى متأثرة بتراجع معدلات الاستثمار الحكومي. ولكي يحقق الاقتصاد نموا أقوى ويواصل مساره هذا، قال التقرير أنه يجب زيادة الإنفاق الاستثماري الحكومي وتبني نهج أكثر فاعلية لتحقيق الإصلاحات الاقتصادية في مجالات مثل الخصخصة وسوق العمل وسياسة المنافسة. فالنتائج الإيجابية لذلك لن تقتصر فقط في الأجل الطويل، بل يمكن أيضا أن تعزز الثقة في الأعمال في المدى القصير.

منخفضا، لاسيما بالنظر إلى قوة المركز المالي للاقتصاد بفضل ارتفاع أسعار النفط؛ أحد الأسباب الحالية، فإن البيانات الرأسمالية الحكومية، وتشير البيانات المالية العامة التي صدرت مؤخرا إلى أن الاستثمار الحكومي المدرج ضمن بند الميزانية قد انخفض بواقع 2% بشكل مطلق في السنة المالية 2011/2012. وقد كان هذا مفاجئا نظرا إلى الدعم الكبير الذي كان من المنتظر أن توفره خطة التنمية، وفي الواقع، ورغم أن المصروفات الرأسمالية عادة ما تأتي فعليا أقل من مستوياتها التاريخية ولم تتعد فعليا 64% من مستواها المعتمد في الميزانية، وهو ثاني أدنى معدل في العقد الماضي، ونظرا إلى أن الاستثمار الحكومي يمثل في تقديرنا نحو نصف الاستثمارات الثابتة الإجمالية في الاقتصاد، فإن تأثير ذلك كان كبيرا. وأكد التقرير أن مستوى الاستثمار الثابت في العام 2011 يدعو إلى التنبيه، إذ بلغ كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي أدنى مستوى له خلال عقد من الزمان عند 15,6%. وهذا على الرغم من الأمل في أن خطة التنمية الحكومية الطموحة التي تمتد لأربع سنوات بقيمة 31 مليار دينار (2010/2013) ستكون قادرة على تحريك الإنفاق الرأسمالي ذلك، فإن الاستثمار قد انخفض

في جميع القطاعات الأخرى مجتمعة، وما زال ناتج القطاعين المالي والعقاري مجتمعين أدنى بواقع 33% عن نرؤونه التي سجلها في العام 2007، وهو ما يشير إلى حجم واستمرار تبعات الأزمة المالية. **ضعف الاستثمار** وفي الوقت نفسه، كشف التقرير عن جانب الإنفاق من الحسابات القومية أنه بشكل تحديدا هيكليا أكبر وأطول أجلا وهو ضعف الإنفاق على الاستثمار، إذ إن الاستثمار الثابت للكويت والذي يشكل ما نسبته 17,6% من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط خلال السنوات العشر الماضية، هو الأدنى بين دول مجلس التعاون الخليجي، ويقع عن نصف نسبة الاستثمار الثابت في قطر، صاحبة أقوى أداء في المنطقة، البالغ 37% من الناتج المحلي الإجمالي، ورغم أن الاستثمار الثابت في الكويت قد سجل أقوى أداء له خلال عامين من الأعوام الخمسة الماضية، إلا أن تأثير ذلك يبقى محدودا، فالناتج المحلي الإجمالي أدنى العام 2007 ربما كان مرتطبا باستثمارات فترة الازدهار والتي تراجعت بعد ذلك. كما أن الأداء في العام 2010 ربما كان مركزا على القطاع النفطي أكثر منه على الاقتصاد ككل، وبأيا كان الأمر، فإن هذه المستويات مازالت منخفضة مقارنة بدول المنطقة. لكن لماذا بقي الاستثمار

غير النفطي بنسبة 4% في العام 2009 مع هبوط أسعار الأصول وتوقف الشركات وانخفاض الإنفاق الحكومي. ومع احتساب بيانات العام 2009، ينخفض متوسط معدل النمو السنوي خلال السنوات القليلة الماضية من 21% إلى 4% فقط. وينخفض عدد القطاعات غير النفطية التي شهدت نموا ملحوظا في الفترة الماضية من 6 قطاعات إلى قطاعتين. ويعيدا عن سنة الأزمة، ذكر التقرير أن أداء القطاعات الاقتصادية يلقى الضوء على جوانب عديدة، ولسوء الحظ، فإن العديد من القطاعات التي كان أداءها جيدا في الفترة الماضية مثل المرافق والإشاعات تعتبر قطاعات صغيرة نسبيا بحيث لا تساهمها في ازدهار الاقتصاد ككل تعتبر محدودة، وأما التحسن الذي شهدته القطاعات الكبيرة التي جاء أدائها أفضل مثل التجارة والخدمات الأخرى كان تحسنا ضعيفا. وهذا يحد من تأثيرها الكلي أيضا. وفي المقابل، نجد أن القطاعات التي كان أدائها سيئا في السنوات القليلة الماضية، وأبرزها القطاع المالي وخدمات الأعمال (الذي يضم القطاع العقاري) وقطاع الاتصالات، تعتبر قطاعات كبيرة وقد كانت قد شهدت تراجعا حادا في أدائها. ويلاحظ أن الفجوة بين مساهمة هذين القطاعين في النمو الاقتصادي قبل الأزمة وبعدها تزيد بكثير عن النمو المحقق



الاقتصاد الكويتي استفاد من القطاع النفطي و6 قطاعات أخرى خلال الفترة الماضية

وأشار التقرير إلى أن النظرة المتعمقة تكشف عن أن الصورة العامة ليست بالإشراق الذي تبدو عليه. إذ يمكن عزو بعض هذا النمو إلى تحسن طبيعي بعد الانخفاض الحاد الذي شهده، فيسب 2008 و2009، انخفض الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بشكل حاد بواقع 23%، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى انخفاض أسعار النفط بواقع 33% مع أزمة النظام المالي العالمي وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي

فترة ما قبل الأزمة حين بلغ 23% أثناء سنوات الازدهار ما بين 2002 و2008. كما أن هذا الارتفاع لم يكن فقط نتيجة ارتفاع أسعار النفط وإنتاجه، ففي 6 قطاعات غير نفطية من أصل ثمانية، كان معدل النمو في سنوات ما بعد الأزمة أسرع مما كان عليه قبلها. وفي ضوء انخفاض مستويات الثقة في قطاع الأعمال، والحاجة إلى تقوية المراكز المالية للشركات وضعف البيئة العالمية، يمكن النظر إلى ذلك الارتفاع على أنه تطور إيجابي ومشجع.

**ضعف الانفاق الرأسمالي الحكومي** وقال التقرير إن الفكرة السائدة هي أن أداء الاقتصاد الكويتي كان ضعيفا في السنوات القليلة الماضية، ولكننا نجد أن نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية قد عاود الارتفاع على نحو مقبول في فترة ما بعد الأزمة، فقد نما الناتج بنحو 21% للعام في المتوسط في الفترة ما بين 2009 و2011، أي يتباطأ طفيف عن متوسط النمو خلال أفضل مما يعتقد

# تداول 104 عقارات خاصة بقيمة 29,3 مليون دينار و 37 عقارا استثماريا بـ 17,8 مليوناً

أظهرت إحصاءات إدارتي التسجيل العقاري والتوثيق في وزارة العدل خلال الفترة من 5 إلى 9 أغسطس الماضي أن هناك انخفاضا في تداول العقارات مقارنة بالفترة من 29 يوليو إلى 2 أغسطس الماضي، حيث أظهرت الإحصاءات أن عدد العقارات المتداولة للعقود بالنسبة للعقار الخاص بلغ 104 عقارات بمبلغ قدره 29,3 مليون دينار، في حين بلغ عدد العقارات الاستثمارية 37 عقارا بقيمة 17,8 مليون دينار وبلغ عدد عقار المخازن عقارا واحدا بقيمة 434 ألف دينار ولم يشهد العقار الحرقي أو الشريط الساحلي أي تحرك خلال هذه الفترة.

**تداول العقود** وجاء في الإحصاءات أن إجمالي العقود العقارية خلال الفترة من 5 إلى 9 أغسطس الماضي بلغ 142 عقارا مقارنة بالأسبوع السابق، حيث كان إجمالي العقارات المتداولة 147 عقارا وذلك بانخفاض مؤشر تداول العقود بواقع 5 عقارات، فيما انخفضت حركة تداول العقار الخاص للفترة نفسها بواقع 14 عقارا مقارنة بالأسبوع السابق.

و جاء في إحصاءات وزارة العدل أن مؤشر تداول العقود بالنسبة للعقار الاستثماري ارتفع بواقع 11 عقارا، وانخفض

المرتبة الثالثة في التداولات العقارية بواقع تداول 29 عقارا تداول منها 20 عقارا في العقار الخاص و 9 عقارات في العقار الاستثماري وعلى مستوى الوكالات العقارية حظيت المحافظة بتداول عقار واحد في العقار الاستثماري خلال هذا الأسبوع.

**العاصمة رابعا** وجاءت محافظة العاصمة في المرتبة الرابعة من خلال تداول 14 عقارا تداول منها 13 عقارا في العقار الخاص وعقار واحد في العقار التجاري وعلى مستوى الوكالات العقارية لم تحظى المحافظة بأي تداولات عقارية خلال هذا الأسبوع.

**الفروانية خامسا** وجاءت محافظة الفروانية في المرتبة الخامسة من حيث التداولات العقارية من خلال تداول 13 عقارا تداول منها 10 عقارات في العقار الخاص و 3 عقارات في العقار التجاري وعلى مستوى الوكالات العقارية لم تحظى المحافظة بتداولات عقارية خلال هذه الفترة.

**البحرين سادسا** وجاءت محافظة الجاهراء في المرتبة السادسة من حيث التداولات العقارية من خلال تداول 7 عقارات تركزت كلها في العقار الخاص وعلى مستوى الوكالات العقارية لم تحظى المحافظة بأي تداولات عقارية خلال هذا الأسبوع.

**عاطف رمضان**

المتداولة خلال الفترة نفسها بلغ 4 عقارات مقارنة بالأسبوع السابق، حيث بلغ إجمالي العقارات المتداولة 10 عقارات وذلك بانخفاض مؤشر تداول الوكالات العقارية بواقع 6 عقارات. ومن الملاحظ بالنسبة للعقار الخاص أن مؤشره انخفض بواقع 7 عقارات وارتفع المؤشر بواقع عقار واحد بالنسبة للعقار الاستثماري واستقر المؤشر بواقع صفر عقار لعقاري «التجاري» و«المخازن» خلال هذه الفترة.

**مبارك الكبير في الصدارة** ووفقا لإحصائية وزارة العدل فإن محافظة مبارك الكبير جاءت في المرتبة الأولى من بين المحافظات من حيث التداولات العقارية خلال الفترة من 5 إلى 9 أغسطس الماضي حيث بلغ عدد العقارات المتداولة 42 عقارا تداول منها 22 عقارا في العقار الخاص و 20 عقارا في العقار الاستثماري أما عن الوكالات العقارية فقد حظيت المحافظة بتداول عقار واحد في العقار الخاص خلال هذه الفترة.

**الأحمدي في المركز الثاني** واحتلت محافظة الأحمدية المرتبة الثانية من بين المحافظات من حيث التداولات العقارية من خلال تداول 37 عقارا تداول منها 32 عقارا في العقار الخاص و 5 عقارات في العقار التجاري وعلى مستوى الوكالات العقارية حظيت المحافظة بتداول عقارين في العقار الخاص خلال تلك الفترة.

**حوالي ثلثا** وجاءت محافظة حوالي في



انخفاض التداول على العقارات الخاصة والتجارية والمخازن

مؤشر العقار التجاري بواقع عقار واحد وانخفض المؤشر أيضا بواقع عقار واحد بالنسبة لعقار المخازن واستقر المؤشر بواقع صفر عقار لعقار المعارض والشريط الساحلي خلال هذه الفترة.

**الوكالات العقارية** أما عن العقارات المتداولة

المحافظة	خاص	استثماري	تجاري	مخازن	صناعي
العاصمة (1)	0	0	0	0	0
حوالي (2)	0	0	0	0	0
الفروانية (3)	0	0	0	0	0
مبارك الكبير (4)	0	1	0	0	0
الأحمدي (5)	0	0	2	0	0
الجهراء (6)	0	0	0	0	0
المجموع	0	1	3	0	0

المحافظة	خاص	استثماري	تجاري	مخازن	صناعي
العاصمة (1)	13	0	1	0	0
حوالي (2)	9	0	0	0	0
الفروانية (3)	3	0	0	0	0
مبارك الكبير (4)	20	0	0	0	0
الأحمدي (5)	5	0	0	0	0
الجهراء (6)	0	0	0	0	0
المجموع	37	0	1	0	0

المحافظة	خاص	استثماري	تجاري	مخازن	صناعي
العاصمة (1)	13	0	1	0	0
حوالي (2)	9	0	0	0	0
الفروانية (3)	3	0	0	0	0
مبارك الكبير (4)	20	0	0	0	0
الأحمدي (5)	5	0	0	0	0
الجهراء (6)	0	0	0	0	0
المجموع	37	0	1	0	0